● أخبار قصيرة

مادورو يطالب المحكمة الأمريكية بلائحة الاتهامات الموجهة ضده

طالب الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو المحكمة الأمريكية بلائحة الاتهامات الموجهة ضده. وتنص الشكوى التي قدمها فريق دفاع مادورو على ما يلي: «يطلب مادورو بكل احترام من المحكمة إسقاط لائحة الاتهام الموجه ضده».

وتحدث الرئيس الفنزويلي عن وجود انتهاك لحقوقه الدستورية من قبل السلطات الأمريكية، كما أصرّ فريق الدفاع عن مادورو على انتهاك حقوقه في أثناء المحاكمة. ويطالب الادعاء بمحاكمة عادلة لمادورو في الولايات المتحدة، إذ تُمنع كاراكاس حالياً من دفع تكاليف دفاعه.

ويؤكد البيان أن «سلوك الحكومة الأمريكية لا يقوّض حقوق مادورو فحسب، بل يقوّض أيضاً التزام المحكمة بإجراء محاكمة عادلة».

اتحاد روسيا وبيلاروس يبدأ تنفيذ معاهدة الضمانات الأمنية

أعلن الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو بدء تنفيذ معاهدة الضمانات الأمنية ضمن إطار دولة الاتحاد بين روسيا وبيلاروس، مؤكداً أن صواريخ «أوريشنيك» بدأت مناوباتها القتالية في بيلاروس منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي وفق الاتفاق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وخلال اجتماع المجلس الأعلى لدولة الاتحاد في موسكو، شدّد لوكاشينكو على أن التطورات الجيوسياسية تفرض استعداداً مشتركاً لمواجهة التحديات. بوتين أكد بدوره أن البلدين يتعاونان بشكلٍ وثيق في السياسة الخارجية والدفاع، ويتعاملان مع ضغوط العقوبات كجبهة واحدة، مشيراً إلى تطابق مواقفهما الدولية ودعمهما لنظام عالمي متعدد الأقطاب. ويأتي هذا التطور في سياق تعميق التكامل بين الدولتين منذ تأسيس الاتحاد عام ١٩٩٦، الذي يقوم على سياسات موحدة في الأمن والاقتصاد والطاقة مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الدستورية.

كيم يهدد بمحو كوريا الجنوبية كلياً ويشترط للتفاهم مع واشنطن

صعّد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون لهجته تجاه كوريا الجنوبية، مهدداً بـ«محوها بالكامل» إذا اعتُبر أمن بلاده مهدداً، وواصفاً سيول بأنها «الكيان الأكثر عدائية». وجاءت تصريحاته في ختام المؤتمر التاسع لحزب العمال، إذ أكد أن بلاده لم تعُد ترى أي جدوى من الحوار مع الجنوب، معتبراً مبادراته السلمية «خداعاً». وفي المقابل، ردّ الرئيس الكوري الجنوبي لي جيه ميونغ بنبرة هادئة، مشدداً على ضرورة استمرار جهود بناء الثقة. المؤتمر اختُتم بعرض عسكري ضخم أعلن خلاله كيم تطوير أسلحة نووية وصواريخ متقدمة موجّهة نحو الجنوب.

وتحويلها إلى سيادة صهيونية كاملة

أميركا تشرعن الضمّ علناً.. قنصلية على أرض محتلة تمهّد لابتلاع الضفة الغربية

الوفاق/ لم يكن إعلان السفارة الأميركية نيتها تقديم خدمات قنصلية داخل مستوطنة «إفرات» حدثاً عابراً في سياق العلاقات الأميركية – الصهيونية، بل شكّل نقطة تحوّل خطيرة في مسار الصراع على الضفة الغربية، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الضمّ الفعلي الذي يجري بصمت، وبخطوات متتابعة، وبغطاء دولي غير مسبوق. فالولايات المتحدة، التي لطالما ادّعت رفض الاستيطان واعتباره «عقبة أمام السلام»، انتقلت اليوم إلى مستوى المشاركة المباشرة في تطبيع المستوطنات، والتعامل معها كأماكن «طبيعية» يمكن للدبلوماسيين الأميركيين العمل فيها، وكأنها جزء من كيان سياسي شرعي. هذا التحوّل لا يمكن قراءته بمعزل عن المشروع الصهيوني اليميني المتطرف الذي يسعى إلى فرض السيادة على الضفة الغربية دون إعلان رسمي، عبر سلسلة إجراءات تراكمية تُنهي عملياً أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

إن خطوة السفارة الأميركية ليست مجرد إجراء إداري، بل هي إعلان سياسي واضح بأن واشنطن لم تعُد ترى في الضفة الغربية أرضاً محتلة، بل فضاءً صهيونياً قابلاً للدمج في المنظومة الإدارية الدولية. وهذا التحوّل، بما يحمله من دلالات سياسية وقانونية، يضع الفلسطينيين أمام واقع جديد، تتراجع فيه لغة التحذير من الضمّ لصالح مواجهة نتائجه المباشرة، ويكشف حجم التواطؤ الدولي مع المشروع الاستيطاني الذي يلتهم الأرض الفلسطينية قطعةً بعد أخرى.

التحوّل الأميركي.. من الرفض اللفظي إلى الاعتراف العملي بالمستوطنات

منذ عقود، اعتمدت الإدارات الأميركية المتعاقبة سياسة مزدوجة تجاه الاستيطان: رفض لفظي يهدف إلى الحفاظ على صورة «الوسيط»، مقابل دعم عملي يتيح للاحتلال التوسع دون قيود. لكن تقديم خدمات قنصلية داخل مستوطنة يُمثّل انتقالاً نوعياً من مرحلة التغاضي إلى مرحلة المشاركة المباشرة. فالولايات المتحدة، عبر هذا القرار، تتعامل مع المستوطنات كأنها جزء من كيان الاحتلال، وتمنحها شرعية سياسية وإدارية لم تكن متاحة من قبل. وهذا الاعتراف العملي أخطر بكثير من أي تصريح سياسي، لأنه يخلق واقعاً جديداً على الأرض، ويمنح الاحتلال غطاءً دولياً لتكريس سيادته على الضفة الغربية.

إن اختيار مستوطنة «إفرات» تحديداً ليس صدفة، فهي جزء من مغتصبات «غوش عتصيون» التي يسعى الاحتلال منذ سنوات إلى ضمّها رسمياً، وتُعدّ من أكبر المستوطنات وأكثرها توسعاً. تقديم خدمات قنصلية فيها يعني أن واشنطن تتعامل معها كمدينة طبيعية، لا ككيان غير شرعي أُقيم على أرض محتلة. وهذا التحوّل يفتح الباب أمام خطوات مشابهة في مستوطنات أخرى، كما أعلنت السفارة الأميركية بالفعل، ما يعني أن «إفرات» ليست سوى بداية لمسار طويل يستهدف دمج المستوطنات في المنظومة الدولية.

القرار في سياق المشروع الصهيوني.. الضمّ بلا إعلان

لا يمكن فهم الخطوة الأميركية بمعزل عن المشروع الصهيوني اليميني المتطرف الذي يقوده وزراء مثل بتسلئيل سموتريتش، والذي يقوم على إزالة الفوارق القانونية بين المستوطنات والأراضي المحتلة، وتحويل الضفة الغربية إلى مجال إداري يخضع بالكامل للسيادة الصهيونية. هذا المشروع لا يحتاج إلى إعلان ضمّ رسمي، بل يعتمد على سلسلة إجراءات تراكمية تجعل الاحتلال واقعاً طبيعياً، وتحوّل المستوطنات إلى مدن صهيونية كاملة الحقوق.

القرار الأميركي ينسجم تماماً مع هذه الرؤية، لأنه يساهم في دمج المستوطنات في المنظومة الإدارية الدولية، ويمنحها شرعية سياسية لم تكن متاحة من قبل. فحين تقدّم دولة كبرى خدمات رسمية داخل مستوطنة، فهي تقول ضمنياً إن هذه المستوطنة ليست «غير شرعية»، وإنها جزء من كيان سياسي معترف به. وهذا الاعتراف العملي يفتح الباب أمام خطوات صهيونية أكثر جرأة، مثل توسيع المستوطنات، وفرض القوانين الصهيونية عليها، وتقييد حركة الفلسطينيين في محيطها.

إن أخطر ما في المشروع الصهيوني أنه لا يعتمد على خطوة واحدة، بل على تراكم بطيء ومدروس، يجعل الضمّ أمراً واقعاً دون الحاجة إلى إعلان رسمي. والقرار الأميركي يُشكّل إحدى أهم حلقات هذا المسار، لأنه يمنح الاحتلال غطاءً دولياً لتنفيذ سياساته دون خوف من ردود الفعل.

البُعد القانوني.. كيف تتجاوز واشنطن القانون الدولي؟

تنص اتفاقيات جنيف بوضوح على عدم شرعية نقل السكان إلى الأراضي المحتلة، وعلى عدم شرعية إقامة المستوطنات، وعلى عدم شرعية أي تغيير ديموغرافي أو إداري في الأراضي المحتلة. لكن الولايات المتحدة، عبر قرارها الأخير، تتجاهل هذه القواعد بالكامل، وتتعامل مع المستوطنات كأنها جزء من كيان الاحتلال. هذا التجاهل يُشكّل انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي، وتقويضاً للمنظومة القانونية العالمية التي تبدو قابلة للتجاوز حين تتعارض مع مصالح واشنطن أو مصلحة الاحتلال.

إن خطورة القرار الأميركي لا تكمن فقط في مخالفته للقانون الدولي، بل في خلقه سابقة يمكن أن تستغلها دول أخرى في نزاعات مشابهة. فإذا كانت الولايات المتحدة، تتجاهل القانون الدولي وتُشرعن الاحتلال، فما الذي يمنع دولاً أخرى من القيام بالأمر نفسه؟ هذا السؤال يفتح الباب أمام انهيار المنظومة القانونية الدولية، ويجعل من الاحتلال نموذجاً يمكن تكراره في أماكن أخرى.

الأثر على الفلسطينيين.. من التحذير إلى مواجهة النتائج

لطالما حذّر الفلسطينيون من مخاطر الضمّ، لكن القرار الأميركي يشير إلى أننا دخلنا مرحلة جديدة، لم يعُد فيها التحذير كافياً. فالضمّ لم يعُد احتمالاً، بل أصبح واقعاً يُفرض على الأرض، وتدعمه دولة كبرى. هذا الواقع يضع الفلسطينيين أمام تحديات جديدة، أبرزها تفكيك ما تبقى من اتفاق أوسلو، الذي كان يقوم على فكرة أن الضفة الغربية أرض متنازع عليها، وأن مستقبلها سيُحسم عبر المفاوضات. لكن تقديم خدمات قنصلية داخل مستوطنة يعني أن الولايات المتحدة لم تعُد تعترف بالضفة كأرض محتلة، وأنها تتعامل معها كجزء من كيان الاحتلال، ما يجعل أي مفاوضات مستقبلية بلا معنى.

إن الضمّ الزاحف يهدد الوجود الفلسطيني بشكلٍ مباشر، لأنه يؤدي إلى تضييق الخناق على القرى والبلدات الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات على حساب الأراضي الفلسطينية، وتحويل الفلسطينيين إلى «سكان بلا سيادة» داخل كانتونات معزولة. وهذا الواقع يفرض على الفلسطينيين إعادة التفكير في استراتيجياتهم السياسية، والبحث عن أدوات جديدة لمواجهة الاحتلال، بعيداً عن الرهان على المفاوضات التي أثبتت فشلها.

ختاماً إن قرار السفارة الأميركية تقديم خدمات قنصلية داخل مستوطنة «إفرات» ليس مجرد خطوة إدارية، بل هو جزء من مشروع متكامل يستهدف تصفية القضية الفلسطينية عبر شرعنة الاستيطان وتحويل الضفة الغربية إلى جزء من كيان الاحتلال بغطاء أميركي كامل. هذا القرار يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الصراع، إذ لم يعُد الاحتلال بحاجة إلى إعلان الضمّ رسمياً، لأن الضمّ أصبح واقعاً يُفرض على الأرض. إن مواجهة هذا المسار تتطلب خطاباً فلسطينياً واضحاً، وتحركاً دولياً جاداً، وإرادة سياسية وشعبية ترفض الاستسلام للوقائع المفروضة بالقوة. فالمعركة اليوم ليست فقط على الأرض، بل على الرواية والشرعية والقانون، وعلى حق الشعب الفلسطيني في الوجود والسيادة والحرية.

قرار السفارة الأميركية هو جزء من مشروع متكامل يستهدف تصفية القضية الفلسطينية عبر شرعنة الاستيطان وتحويل الضفة الغربية إلى جزء من كيان الاحتلال بغطاء أميركي كامل

ألبانيز تندّد بالهجمات «السامة» ضدها

تواجه المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، حملة ضغوط غير مسبوقة من عدة دول أوروبية، بينها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، التي دعتها إلى الاستقالة بعد اتهامها بانتقاد كيان الاحتلال بحدة. ألبانيز وصفت هذه الهجمات بأنها «سامة» وتمسّ حياتها الشخصية وعملها، مؤكدةً أن تصريحاتها جرى اقتطاعها من سياقها وتحريفها. الاتهامات الصهيونية ضدها تصاعدت بعد رسالة من بعثة الاحتلال في جنيف إلى مجلس حقوق الإنسان، زعمت فيها أنها «انتهكت مدونة السلوك» وشاركت «عبارات معادية للسامية»، وهي مزاعم نفتها ألبانيز مراراً.

في المقابل، أظهرت تقارير حقوقية أن جزءاً من الهجوم عليها يستند إلى مقاطع فيديو محرّفة جرى تداولها على نطاق واسع، ما دفع لجنة أممية مختصة إلى اعتبار الاتهامات «جذرياً مبنية على معلومات مضللة»، مؤكدةً أن الحملة ضدها تستهدف إسكات صوت ينتقد الانتهاكات الصهيونية في غزة والضفة. منظمات حقوقية مثل «أمنستي» اعتبرت الهجوم الأوروبي محاولة لتشويه سمعة المقرّرة الأممية بسبب مواقفها الصريحة تجاه الاحتلال، مؤكدةً أن الدول التي تهاجمها تتجاهل الانتهاكات الصهيونية بينما تركز على إسكات من يفضحها.

ألبانيز شددت على أنها ستواصل عملها رغم الضغوط، معتبرةً أن الهجمات تهدف إلى تقويض آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وإلى حماية الاحتلال من المساءلة الدولية.

حرب مفتوحة على الحدود.. باكستان تقصف كابل وطالبان تردّ بهجمات واسعة

شهدت الحدود الباكستانية – الأفغانية تصعيداً خطيراً بعد إعلان وزير الدفاع الباكستاني خواجة آصف دخول بلاده في «حرب مفتوحة» مع حكومة طالبان، عقب هجوم أفغاني استهدف مناطق حدودية. باكستان ردّت بسلسلة غارات جوية واسعة طالت العاصمة كابل وولايات قندهار وبكتيكا، في إطار عملية عسكرية أطلقت عليها اسم «غضب للحق». الغارات دمّرت مواقع عسكرية رئيسية، بينها مقار ألوية وفيلق، ومستودعات ذخيرة وقواعد لوجستية، وفق ما أعلنته إسلام آباد. كما تحدثت عن مقتل ١٣٣ عنصراً من طالبان وإصابة أكثر من ٢٠٠ آخرين، إضافة إلى تدمير عشرات الآليات العسكرية.

وسائل إعلام باكستانية أكدت أن الضربات جاءت بعد سلسلة هجمات عبر الحدود نفذتها طالبان، وأن الجيش بات في حالة تعبئة كاملة، فيما أعلن رئيس الوزراء شهباز شريف أن القوات قادرة على «سحق أي عدوان». بالتوازي، شنت طالبان هجمات مضادة على طول الحدود، مؤكدةً أنها سترد «بشجاعة» على أي اعتداء، بينما تحدثت تقارير عن نزوح لاجئين وتوترات في معابر مثل تورخم.

التصعيد أثار قلقاً دولياً، إذ دعت الأمم المتحدة إلى ضبط النفس وحماية المدنيين. وتشير التطورات إلى احتمال انزلاق البلدين إلى مواجهة أوسع، خصوصاً مع تبادل الاتهامات حول دعم الإرهاب وتوظيف الجماعات المسلحة في الصراع.